

نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في  
القرن التاسع عشر.

## Examples of the policy of confiscations and war fines against Algerian resistance fighters in the nineteenth century

بودخانة سليمة<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

[sboudoukhana@gmail.com](mailto:sboudoukhana@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 26 / 09 / 2025 تاريخ القبول: 16 / 11 / 2025 تاريخ النشر: 16 / 12 / 2025

**Abstract:** For 132 years in Algeria, French colonialism worked to implement repressive policies to eliminate popular resistance and revolutions in the service of colonial expansion and the consolidation of European settlement. To obtain the necessary lands and to suppress revolutions and eliminate resistance, the French administration relied on an arsenal of laws that were enacted for the legalized repression against the population and leaders. Among these means were major confiscations since 1830, starting with the confiscation of public property, the property of endowment institutions, mosques, and zawiyas, and reaching the property of the Turkish authority and its employees during the period of Governor-General Marshal Clauzel. This was followed by a series of decrees stipulated in the law of war against the Algerians, the most important of which were the decree of December 1, 1840, the decree of October 31, 1845, and the decree of April 18, 1846, and the

seizure and confiscation operations based on these decrees and the major confiscations against the revolutionaries of 1871. The result of these confiscations was that settlements obtained the necessary lands and the economic situation of the local population deteriorated. Thus, the confiscations became a means of deterrence against revolutionaries and resistance fighters, a financier of settlements, and a base for colonial expansion in the country.

### **Keywords:**

confiscations; the law of war ; revolutions and eliminate resistance ;the decree of December 1, 1840; the decree of October 31, 1845; the decree of April 18, 1846; the seizure ;confiscations against the revolutionaries of 1871.

### **الملخص:**

عمل الإستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة في الجزائر على تطبيق سياسات قمعية للقضاء على المقاومات والثورات الشعبية خدمة للتوسع الإستعماري وتوطيدا للإستيطان الأوروبي، وللحصول على الأراضي اللازمة ولإخماد الثورات والقضاء على المقاومات إعتمدت الإدارة الفرنسية في ذلك على ترسانة من القوانين التي شرعت للقمع المُنقن ضد السكان والقادة، ومن بين هذه الوسائل عمليات مصادرة كبرى منذ 1830 بداية بمصادرة الممتلكات العامة وممتلكات المؤسسات الوقفية والمساجد والزوايا وصولا إلى ممتلكات السلطة التركية وموظفيها في فترة الحاكم العام المارشال كلوزيل، ثم تلتها مجموعة من المراسم المبينة على قانون الحرب ضد الجزائريين أهمها مرسوم 1 ديسمبر 1840 ومرسوم 31 أكتوبر 1845 و مرسوم 18 أبريل 1846 وعمليات الحجز والمصادرة بناء على هذه المراسيم والمصادرات الكبرى ضد ثوار 1871، وكانت نتيجة هذه المصادرات

حصول الإستيطان على الأراضي اللازمة وتدهور الوضع الإقتصادي للسكان الأهالي، وبذلك ملثت المصادرات وسيلة للردع ضد الثوار والمقاومين وممول للإستيطان وقاعدة للتوسع الإستعماري بالبلاد. يكون الملخص في حدود 200 كلمة، يختزل البحث من خلال عرض أهم الأفكار التي سيتناولها الباحث، يجب أن يعكس الملخص مجمل أفكار البحث. الأول باللغة العربية والثاني بالإنجليزية.

الكلمات المفتاحية: المصادرات؛ قانون الحرب؛ المقاومات والثورات الشعبية؛ 1 ديسمبر 1840؛ مرسوم 31 أكتوبر 1845؛ مرسوم 18 أبريل 1846؛ عمليات الحجز؛ المصادرات الكبرى ضد ثوار 1871.

#### 1. مقدمة:

يعتبر الإستعمار الفرنسي في الجزائر إستعمار إستيطاني تميز في سياساته المطبقة خدمة للإستيطان ومصالح الميثروبول بإتباع سلسلة من سياسة المصادرات والحجز والغرامات التي مست الجزائريين الذين واجهوا الحملات العسكرية في كل مراحل التوسع الإستعماري، ومن هنا تركز إشكالية دراستنا حول أهم المصادرات وعمليات الحجز ضد الأهالي خاصة بعد كل ثورة أو تمرد سواءً بالمصادرة المباشرة للمواشي والمحاصيل وحجز الأراضي أو بصورة غير مباشرة بفرض غرامات حربٍ باهضة تُؤدي في نهاية الأمر إلى حجز أراضيهم وممتلكاتهم لعدم قدرتهم على دفع قيمة الغرامات نقداً، والهدف من الدراسة هو عرض نماذج لهذه السياسات وتوضيح آثارها التدميرية على المجتمع المحلي، والتي إعتدنا في عرضها على المنهجية التاريخية المرتكزة على مصادر توثيقية للفترة المدروسة خاصة كتابات القادة العسكريين.

## 2-أنواع المصادرات المطبقة ضد الأهالي:

طبق الإحتلال الفرنسي في الجزائر سياسة المصادرات تدعمها ترسانة من القوانين والمراسيم وهدفت إلى الإستيلاء على الأراضي والممتلكات خدمة للإستيطان ومرت المصادرات الكبرى بعدة مراحل خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871، بدءا بالمصادرات الأولى من 1830 إلى 1850 ثم تليها مرحلة نزع ملكية الفلاحين تحت حكم الإمبراطورية II من 1851 إلى 1870 ثم تأتي المصادرات الكبرى في تاريخ البلاد عقب ثورة 1871.

### 2- 1 : المصادرات الأولى بقيادة الماريشال كلوزيل 1830-1837م:

طبق القائد كلوزيل مصادرات كبرى ضد الجزائريين ومؤسساتهم كأملالك الدولة والحبوس والمساجد حتى أملالك الموظفين السامين والأتراك، وكان تولى لأول مرة القيادة سنة 1830 عقب الحملة الفرنسية إذ عُين القائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر وقاد حملات التوسع الأولى بضواحي مدينة الجزائر، ثم عُين حاكما عاما للجزائر من 1835 إلى غاية 1837، وإرتبطت عمليات المصادرة الأولى بتطوّر وسير الحملة العسكرية على مدينة الجزائر في المناطق الحضرية بالعاصمة والنتيجة كما مُست أملالك الحبوس رغم الإعلان عن إحترامها من خلال معاهدة الإستسلام غير أنّ الإدارة الفرنسية أصدرت مرسوماً بتاريخ 21 سبتمبر 1830 يقضي بمصادرة أملالك الحبوس من منشآت إجتماعية وتربوية كالمدارس والمساجد والمباني التابعة لها، إذ صُودرت أملالك البايك لتهيئة الإقامة لأوائل المعمرين وبعد أن قامت سلطات الإحتلال بعملية إحصاء وتحديد لهذه الأملاك

كانت البداية من أملاك الموظفين السامين للسلطة السابقة<sup>1</sup>، وفي 8 سبتمبر 1830 أصدر كلوزيل أمراً بضم أملاك الأتراك إلى الدومان وينص على:

- كل أملاك الأتراك وأعوانهم من منازل، محلات، حدائق، أراضي بنايات وكذلك أملاك مكة والمدينة تُضم إلى الدومان.
- كل الأشخاص الذين يتمتعون ويستفيدون بأملاك الوقف عليهم التصريح بطبيعتها ووضعتها وقيمة كراءها.
- كل شخص خاضع لهذا التصريح ولم يقم به في الفترة المحددة تفرض عليه ضريبة لا تقل عن مدخول سنة.
- مدخول الغرامات يوضع في خزانة الدولة.

من خلال هذا المرسوم ف كلوزيل صادر أملاك الدولة والحبوس رُغم ما جاء في معاهدة الإستسلام ورغم طمأنة القائد دي بورمون الأتراك على ممتلكاتهم وحرية التصرف فيها وتعهده لكل فئات المجتمع بعدم المساس بأملاكهم إلا أنَّ ما قامت به الإدارة من مصادرات إنتهاك صريح للمعاهدة.

وفي محاولة منه للحد من الإنتقادات أصدر كلوزيل مرسوماً يوم 22 أكتوبر 1830 يقضي بتعويض الملاك المتضررين بالمصادرة<sup>2</sup>، غير أنه أصدر مرسوماً آخر في 17 أكتوبر 1833 يسمح بنزع الملكية للصالح العام خلال 24 ساعة فقط دون دفع تعويض، لتظل قضية التعويض<sup>3</sup> بين المراسيم التي تُقر بها والواقع المُطبق من الإدارة الفرنسية التي لا تفي بوعودها فمثلاً في نداءٍ له لسكان الجزائر العاصمة يوم 19 أوت 1835 عبّر كلوزيل عن عزمه الوفاء بوعود 1830 فيما يخص الملاك من أصحاب المنازل المهدمة للصالح العام ورفع المصادرة عن العديد من الملاك

## نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في القرن التاسع عشر.

وأنّه في السنة المُقبلة أي في 1836 لن يتحمل الملاك عبئ إيواء العسكريين، وقال: "...سأعوض المتضررين حينما تسمح الظروف المالية..."<sup>4</sup> لكن هذا الإجراء لم يُطبق كما صرحت به لجنة التحقيق الحكومية.

### 2-2: المصادرات ضد الثوار تطبيقاً لقانون الحرب:

طبق الإستعمار الفرنسي قانون الحرب ضد الثوار من قادة وقبائل وإستصدرت مراسيم مثلت الإطار القانوني للمصادرات المفروضة على الجزائريين، ومنها مرسوم 1 ديسمبر 1840 والمرسوم 31 أكتوبر 1845 الذي أسس للعديد من المصادرات وأشهرها مصادرات 1871 ومرسوم 18 أبريل 1846 الخاص بأملاك القبائل الثائرة المهاجرة إلى المغرب أو الصحراء، وتلتها عمليات حجز وغرامات حرب كبيرة.

### 2-2-1: المصادرات والحجز تطبيقاً لمرسوم 1 ديسمبر 1840:

مثلت عمليات المصادرة والحجز وسيلة لردع الثوار والمقاومين وإتخذت أبعاداً سياسية منذ بداية الإحتلال بفرضها على الأتراك والمتعاونين مع السلطة التركية في البلاد أولاً، فكانت المصادرة تطبيقاً لقانون الحرب كما مثله مرسوم 1 ديسمبر 1840 إذ تميز بصفات قانون عسكري ضروري مُوجه للضرب بسرعة وحزم. وطُبقت المصادرة دون أدلة بإستثناء ما تُقدمه الإدارة، ففي 1844 بدأت السلطات العسكرية بمصادرة أملاك الثوار وأخذها أو منحها للقادة الأهالي العاملين معها كمكافأة لهم لضمان إخلاصهم لها وإرتباطهم بها خدمة لمصلحتها السياسية وجاءت هذه الإجراءات تطبيقاً لمرسوم 1 ديسمبر 1840، وتميزت المصادرة

بخضوعها للإدارة بإعتبارها المسؤولة عن تطبيقها في حين العدالة لم يكن لها أي تدخل في الأمر<sup>5</sup>.

## 2-2-2: المصادر والحجز تطبيقا لمرسوم 31 أكتوبر 1845:

تعززت سياسة المصادرة بمرسوم 31 أكتوبر 1845 القاضي بمصادرة أملاك الثوار وأكبر المصادرات في تاريخ البلاد تلك التي مست ثوار 1871 بناءً على نفس المرسوم، وفي عرضنا لبعض النماذج لإبراز هذه الإجراءات عن العديد من الثورات إتمدنا بصفة خاصة على النشريات الرسمية للمستعمرة فمن خلال ما نشرته جريدة أخبار الجزائر بإعتبارها الجريدة الرسمية للمستعمرة في عددها الصادر بتاريخ 5 ماي 1852 تحت رقم 1174 صدر مرسوم يقضي بمصادرة أملاك الزعاطشة<sup>6</sup> الثائرين بعد أن حاصره الجنرال أربيون Herbillon سنة 1849 بـ 4000 جندي إلى أن تم القضاء على قائدهم بوزيان في نهاية نوفمبر وتدمير الواحة عن آخرها<sup>7</sup>.

وفي عددها الصادر ليوم 20 جانفي 1853 نُشر قرار 14 جانفي 1853 القاضي بمصادرة أراضي بني صالح في تجزئة عنابة بناءً على مرسوم 31 أكتوبر 1845 بعد مشاركة بني صالح في ثورة مقاطعة قسنطينة، وبإقتراح من القائد العام للمنطقة تمت مصادرة كل أراضيهم مع نشر أسماء المعنيين وكل المبالغ المالية الخاصة بهم توضع في خزينة الدومان وكُلف القائد العام للمنطقة بتطبيق هذا المرسوم<sup>8</sup>، وفي العدد الصادر يوم 30 جويلية ذُكر عدد المعنيين بالمصادرة وهُم 277 شخصاً حسب القائد العام للمنطقة<sup>9</sup>.

## نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في القرن التاسع عشر.

ونشرت قرارات مصادرات أخرى ضد الأهالي، إذ نُشر في عدد 5 جويلية 1853 قرار المصادرة ضد عائلة بن هني التي إلتحق قائدتها الحاج محمد بثورة الشريف بومعزة وقتل في 26 جانفي 1846 بموجب المادة 11 من مرسوم 31 أكتوبر 1845<sup>10</sup>.

ولمّا ثار سكان الأغواط سنة 1846 صُودرت أملاكهم بناءً على مرسوم 31 أكتوبر 1845 بصفة كلية ووُضعت أموالهم في الخزينة، وصدر هذا الأمر في 25 جانفي 1853 وفيه تحديد لأموال المعنيين مع ذكر ما صُودر من منازل ومحلات وحتى سقاية الأرض محددة بالساعات، والملاحظ هو الدقة الكبيرة في وصف الأملاك وكل ما يتعلق بها تماشياً وطبيعة المنطقة وبنية النظام الاجتماعي بها<sup>11</sup>.

ولدينا أيضاً قرار المصادرة ضد 351 شخصاً من أولاد ضاعن بنواحي قالمه بتجزئة عنابة بمقاطعة قسنطينة بناءً على مرسوم 31 أكتوبر 1845 مع توضيح لحدود المنطقة المعنية وذكر أسماء المعنيين، وعددهم كبير إذ يقدر بـ 351 والشئ نفسه لبني صالح إذ صودرت أملاك 277 شخص منهم وهي مصادرات جماعية ضد كل أملاك المنطقة<sup>12</sup>.

والملاحظ أن العامل المشترك في هذه المصادرات هو المرسوم المُطبق الخاص بمصادرة أملاك الثوار الصادر في 31 أكتوبر 1845 مع التحديد الدقيق للأملاك المصادرة ونشر أسماء المعنيين وهم من الثائرين، إضافة لتطبيق القائد العام للناحية للقرار بإعتباره الهيئة العليا في المنطقة.

2- 2- 3: المصادرات والحجز تطبيقاً لمرسوم 18 أفريل 1846:

ننتقل إلى نموذج آخر من المصادرات بناءً على مرسوم 18 أفريل 1846 الخاص بأحكام القبائل المهاجرة إلى المغرب أو الصحراء بإعلانها مُلكاً للدولة مع تعرض كل قبيلة تهاجر مستقبلاً لهذا المرسوم في حالة عدم طلبها الأمان في أجل محدد شهرين، وبهذا فالأحكام الخاصة والمشاركة المُهملة في كل من وهران، تلمسان سبدو، لالة مغنية ونمور صودرت خاصة وأتته في 1846 بعد لجوء الأمير عبد القادر والشريف بومعزة للمغرب هاجرت معهم معظم القبائل المُواليّة من نواحي تلمسان ووهران.

وبناء على هذا المرسوم صدر قرار المصادرة في حق القبائل المهاجرة في 19 أوت 1853 بإمضاء القائد العام بيليسي مع تحديد الأراضي المعنية وتقع نواحي وهران وتلمسان<sup>13</sup>.

## 2- 2- 4: المصادرات الناتجة عن غرامات الحرب تطبيقاً لمراسيم المصادرات:

تعتبر غرامات الحرب المطبقة بالحجز وجه من أوجه المصادرات لردع الجزائريين الثوار المقاومين والعصاة للإدارة الإستعمارية بصفة فردية وجماعية من قادة وقبائل وهي حلقة مترابطة فالثوار يعاقبون بغرامات حرب وتؤخذ هذه الغرامات النقدية عينياً بالحجز على الممتلكات من أراضي ومواشي ومؤونة وتنتهي بالمصادرة القانونية بناءً على قوانين الحرب المطبقة بمراسيم صدرت بناءً عليها قرارات مصادرة رسمية. وعانى الأهالي من غرامات الحرب التي دمرت مصادر رزقهم بحجز المواشي ونموذجنا المناطق الغربية المساندة للأمير عبد القادر كقبائل جبال العمور التي فرضت عليها غرامة حرب في ماي 1846 وخلال ثلاث أيام فقط صادرت الإدارة الفرنسية منهم أكثر من 3000 رأس بقرو و7000 خروف.

## نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في القرن التاسع عشر.

ومن جهة أخرى رغم فرار عدة قبائل من نواحي تلمسان إلى الأراضي المغربية لحقت بها القوات العسكرية الفرنسية وفرضت عليها غرامة حرب تمثلت في أخذ 700 رأس من البقر و2000 رأس من الغنم و300 من البغال و30 جمل<sup>14</sup>، وتعرض سكان جنوب الحميان الذين ساندوا الأمير عبد القادر إلى حملات عنيفة دمرتهم عن آخرهم بفقدانهم 4000 رأس من الماشية سنة 1846، كما تعرض لحرار إلى المصير نفسه إذ فقدوا في 13 جانفي 1847 عدد كبير من المواشي تمثل في 33000 خروف وما يقارب 500 رأس من الجمال والخيول وعدد كبير من الخيام وغرامة تقدر بـ200 إلى 300 فرنك للشخص الواحد إضافة إلى عدد كبير من المساجين<sup>15</sup>.

وفي مقاطعة الجزائر حُجز 6000 رأس وفي قسنطينة 4000 رأس وفي وهران 12000 رأس ليصل العدد الإجمالي في المقاطعات الثلاث إلى 22000 رأس. وفي شهادة الكونت لوهون le Hon في معسكر يُقر أنه بعد ثورة 1864 وبإعتراف من الممثل المدني بواد حمام قامت المكاتب العربية بمصادرة الدواب لنقل المؤونة للجيش الفرنسي فحُرم عدد كبير من الأهالي من ممارسة أعمالهم بعدما إستولى الفرنسيون على كل ما وجدوا فمات أصحاب هذه المواشي في الصحراء تاركين نساءهم وأطفالهم مُشردين دون مصادر للعيش<sup>16</sup>.

وينتقد بيليسي في حوليائه الآثار السلبية لنزع الملكية من عقار ومواشي ويتألم كثيراً لرؤية عشرات الأطفال يتسولون بعدما سُلبت أملاك آبائهم ودُمرت مصادر عيشهم ويقول : "...هذا ما قدمته لهم حضارتنا بدل محلات ومعامل آبائهم..."<sup>17</sup>.

والواقع هنا أنَّ غرامة الحرب تؤخذ عنوة من الأهالي بحجز ومصادرة ممتلكاتهم وبالتالي تدمير مصادر العيش.

### 2-3: المصادرات الكبرى ضد ثوار 1871:

بعد ثورة 1871 طبقت سلطات الإحتلال الفرنسي في الجزائر مصادرات جماعية ضد الثوار<sup>18</sup> في إعادة تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وقمع الأهالي على طريقة المارشال بيجو Bugeaud الذي أصدر قرار 2 جانفي 1844 القاضي بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ضد الأهالي<sup>19</sup>.

فصادر الأميرال de Gueydon الحاكم العام للجزائر أراضي الثوار والملاحظ أنه بعد هذه المصادرة مباشرة تم تطبيق قانون 15 سبتمبر 1871 وبموجبه وُزعت 100.000 هكتار لمهاجري الأناضول واللورين وبعدها صدر مرسوم رئيس الجمهورية في 16-28 أكتوبر 1871 وحدد الطريقة التي تُوزع بها هذه الأراضي إذ تنص المادة الأولى منه على أنَّ كل صاحب إمتياز يدفع مبلغ من المال ويتعهد بخدمة الأرض يصبح مالكا لها والمادة الثانية طُبقت على عدد كبير وتُحول إمتياز ملكية الأرض إلى عقد إيجار لمدة 9 سنوات مع التعهد بالتملك بعد هذه المدة إذا ما طُبقت شروط الإقامة وخُفضت مدة التملك بمرسوم 15 جويلية 1874 إلى 5 سنوات<sup>20</sup> أي بعد مُحاكمة ثوار 1871 ومصادرة أراضيهم بدأ التساهل في تملك المُعمرين في محاولة لدفع الإستيطان إلى الأمام بتعزيزه بالأراضي اللازمة واليد العاملة من الأهالي الذين فقدوا عملهم لدى كبار الثوار بإعتبارهم كبار الملاك كما هو الحال لآل المقراني الذين كانوا يُشغلون عدداً كبيراً من الأهالي ومست المصادرة أملاك عائلة

## نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في القرن التاسع عشر.

المقراني: "فأراضي المجانة أراضي مصادرة بمقتضى مرسوم 26 جويلية 1872"<sup>21</sup> بهدف سلب الأراضي نهائياً من الثوار.

وشملت المصادرة كذلك آل الحداد وحسب قرار المصادرة ضد الشيخ الحداد وأبناءه فإن: "...الثلاثة باسروا أعمال الفتنة الواقعة في إيالة قسنطينة فالشيخ الحداد حرّض إخوانه في الطريقة على الجهاد وولديه نشطا الناس ودعوهم للثورة والعصيان مما عرضهم للمصادرة ووضع الثُفاف على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة المنسوبة للشيخ الحداد مُقدم طريقة سيدي محمد بن عبد الرحمن القاطن بدشرة صدوق ببني عيديل بدائرة بجاية والأملاك المنسوبة لولديه الإثنتين سي عزيز بن الشيخ الحداد قايد عموشة وسي محمد بن الشيخ الحداد قاضي بني عيديل وريغة وطبق عامل قسنطينة وحاكم سطيف هذا الأمر الصادر بقسنطينة في 1 أوت 1871 بإمضاء الجنرال دي لacroix ونُشر في ورقة أخبار الجزائر يوم 6 سبتمبر 1871"<sup>22</sup>.

وإِستصْدِرَ مرسوم خاص بالمصادرة مع مرسوم 31 أكتوبر 1845 بعد ثورة 1871 وهو مرسوم 31 مارس 1871 تنص مادته الأولى على أنه ستعرض كل أملاك الثائرين أو من سيثور مُستقبلاً إلى المصادرة الجماعية والفردية للقبائل والأهالي الذين إرتكبوا أو سيرتكبون أعمال مُحددة في المادة 10 من أمر 31 أكتوبر 1845 مع تشكيل لجنة المصادرات في مقاطعة قسنطينة في 3 أفريل 1872.

كما مسَّ هذا الإجراء قبائل وفروع قبائل بتبسة شاركوا في الثورة وهم أولاد سيدي عبيد، أولاد سي علي، أولاد خيخة، أولاد مسعود وأولاد سعيّدان من قبيلة البرارشة<sup>23</sup>.

ونتائج هذه الثورة على الأهالي كانت سلبية للغاية فكان عليهم دفع غرامة حرب قدرت بـ 64,739,075 فرنك ذهبي أي ما يعادل 80 فرنك ذهبي للفرد الواحد ما يُقدر بنسبة تعادل 70.40 % من رأس المال المصادر أي ما يُقارب نصف مليون هكتار صودرت، وكانت الإدارة الفرنسية تعاني من مشاكل مالية ووجدت حلاً لها عقب ثورة 1871 فمَوَّلَها الأهالي الثائرين عن طريق المصادرة، كما خدموا التوسع الإستعماري بتمويل مشاريع إيواء المُعمرين الجدد وخلق مراكز للإستيطان على أراضيهم وبأموالهم وفي الأخير أصبحوا عُمالُ أجراء وخماسة عندهم.

فمن 1830 حتى 1871 خسر الفلاحون مليون هكتار إضافة إلى حجز 446.406 هكتار مُنحت للتعمير وخلال الأربع سنوات الأولى فقط عقب الثورة أنشأ 144 مركزاً جديداً للإستيطان منها 70 في الشرق والبقية في الوسط والغرب ومن بين هذا الرقم الإجمالي نجد 30 مركزاً وُسعت و17 أنشأت جديدة<sup>24</sup>.

وبعد الثورة سُلِم ربع مليون هكتار للإستيطان أي 254.497 هكتار من بين 446.000 هكتار حُجزت بصفة نهائية منها 66.604 هكتار في العاصمة و44.710 هكتار في وهران والباقي بقسنطينة أي 143.152 هكتار أو ما يعادل 5/2 من مجموع الأراضي المحجوزة كما يبينه هذين الجدولين الآتيين:

الجدول الأول يبين توسع الأراضي المصادرة عقب ثورة 1871 مباشرة:

| السنوات | العاصمة  | وهران    | قسنطينة  | المجموع  |
|---------|----------|----------|----------|----------|
| 1872    | 23539 هـ | 5221 هـ  | 52831 هـ | 81673 هـ |
| 1873    | 21060 هـ | 10763 هـ | 28153 هـ | 59976 هـ |

نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في  
القرن التاسع عشر.

|         |          |          |           |           |
|---------|----------|----------|-----------|-----------|
| 1874    | 6038 هـ  | 16695 هـ | 39531 هـ  | 62264 هـ  |
| 1875    | 15867 هـ | 12031 هـ | 22655 هـ  | 50553 هـ  |
| المجموع | 66504 هـ | 44710 هـ | 143152 هـ | 254366 هـ |

Djilali Sari, la Dépossession ..., Op.cit., P. 38.

المصدر:

الجدول الثاني يبين المساحات الجديدة وتوسع القديمة مع المزارع المنشأة عقب  
ثورة 1871:

| المناطق | المساحات |         | المزارع | المجموع |
|---------|----------|---------|---------|---------|
|         | الموسعة  | الجديدة |         |         |
| العاصمة | 6        | 28      | 3       | 37      |
| وهران   | 4        | 30      | 3       | 37      |
| قسنطينة | 20       | 39      | 11      | 70      |
| المجموع | 30       | 97      | 17      | 144     |

Djilali Sari, la Dépossession ..., Op.cit.,P.39

المصدر:

من خلال هذين الجدولين المكونين من المعطيات التاريخية المبنية عليها هذه  
الدراسة تبقى سنة 1872 أكثر السنوات مصادرةً إذ مست 81.163 هكتار وتم  
خلالها تجديد وتوسيع 43 مركزاً عبر المقاطعات الثلاث ووصل مجموع الأراضي

المُصادرة ما بين 1872 و 1875 إلى 524366 هكتار وعدد مراكز الإستيطان إلى 144 مركزاً، جلّها "بقسنطينة" بإعتبارها مهد ثورة 1871 .

والمُستنتج أن سياسة المصادرات الجماعية والفردية وغرامات الحرب أثرت على المستوى الإقتصادي والمعيشي للسكان فكان لزاماً على الفلاح أن يبيع مواشيه وهي مصدر عيشه الوحيد لدفع الغرامات المفروضة عليه وهذا ما يفسر سبب إرتفاع تصدير المواشي إلى فرنسا من قبل التُّجار الفرنسيين إلى 1.210.907 رأس بين سنتي 1872 و 1873 ووصل العدد إلى 1.458.121 خلال أربع سنوات متتالية ويقول الباحث أجرون Ageron : "...كان أهالي الجزائر يُصدرون بكثرة المواشي ما بين سنتي 1872 و 1873 لكنهم صدروا رؤوس أموالهم ووسيلة عيشهم..." لينخفض عدد رؤوس الأغنام سنة 1872 إلى 5.6 مليون رأس بينما بلغ سنة 1867 إلى 8.3 مليون رأس وهذا الإنخفاض يرجع في الأساس إلى سياسة المصادرات والسلب أثناء الحملات العسكرية لتموين الجيش باللحوم إضافة إلى قانون الغابات الصادر في 17 جويلية 1874 الذي شدد الخناق على الرعاة وقلص المراعي دون أن ننسى فترة الجفاف والجراد من 1867 إلى 1868 . ومهما يكن فالمصادرات، الحجز والغرامات ولدت الشقاء والبؤس في أوساط الأهالي بإعتبارها أكثر الفترات قساوة طيلة المرحلة الإستعمارية<sup>25</sup>.

وما عرضناه يظل جزءاً من سلسلة كبيرة تستحق لوحدها دراسة كاملة ومفصلة عن الآثار العميقة لسياسة المصادرة التعسفية ضد الأهالي التي أضرت بهم بشكل كبير بإعتبار أنّها دمرت مصادر عيشهم.

3: الخاتمة:

## نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في القرن التاسع عشر.

الإستعمار الفرنسي في الجزائر هو إستعمار إستيطاني إرتبط بالأرض وأعلنت الجزائر جزء من الأراضي الفرنسية بمقتضى المرسوم الملكي ل22 جويلية 1834 واعتبرت ممتلكات فرنسية في ما وراء البحار وألحقت بوزارة الحرب في البداية وبذلك مثلت مجالا مفتوحا لتطبيق سياسات قمعية مرتبطة بالمصلحة العليا للميثروبول وتخدم التوجهات السياسية لفرنسا، وتعتبر هذه السياسات قمعية تعدت على حقوق الجزائريين وعلى ممتلكاتهم، ومن أهم السياسات المطبقة سياسة المصادرات والحجز والغرامات وقانون المسؤولية الجماعية والغابات والنفي والتهجير والسجن وغيره. وكانت أهم المصادرات الأولى في فترة المارشال كلوزيل قاد أكبر عمليات المصادرة والحجز بعد سقوط مدينة الجزائر وضواحيها منذ 1830 منها ما صودر بإسم المصلحة العامة فصودرت ممتلكات المؤسسات الوقفية والدينية ومباني الإدارة العامة وبيوت الحضر دون تعويض، وتعززت هذه المصادرات في فترات لاحقة بصدور مراسيم عديدة أهمها مرسوم 31 أكتوبر 1845 الذي مثل القاعدة القانونية لجل المصادرات في تاريخ البلاد خاصة المصادرات الكبرى لثوار 1871، دون أن نهمل مرسوم 1 ديسمبر 1840 ومرسوم 18 أبريل 1846 وغيرها، وتنوعت هذه المراسيم لكن جميعها كان في إطار قانون الحرب المطبق على السكان الجزائريين لقمع الثوار ومعاقبة السكان، وبالتالي نتج عن هذه المصادرات تدمير مصادر الرزق وتفتيت الوحدة القبلية بقوانين وتشريعات تصب مجملها في صالح الإستيطان والمستوطنين وتعزز السيطرة الإستعمارية في مستوطنة الجزائر.

4: قائمة المراجع:

- 1 -Les Archives SLNA, n° 151, chems + carte de la Medjana et séquestre el Mokrani 1871, 1<sup>ère</sup> piéce.
- 2 -Bouhouche, A., “ The French in Algeria, the politics of expropriation, and assimilation” , Revue d’Histoire Maghrebine , n° 12 juillet, Tunis ,1978.
- 3 -Bulletin judiciaire de l’Algérie, Table Générale 1877-1884, imprimerie Nationale, Alger,1884.
- 4 -Dieuzaide, V. A., Histoire de l’Algérie de 1830 – 1878, T1 , Imprimerie de l’Association ouvrière Heintz Chazeau et c<sup>ie</sup> , Paris, 1880.
- 5 -Gourgeot, F., Situation politique de l’Algérie, Challamel Ainé éditeur, Paris, 1881.
- 6 -Herbillon, Le Colonel., Quelques pages d’un vieux Cahier, Berger-Levrault éditeur, Paris, 1928.
- 7 -Mercier, Ernest., l’Algérie et les Questions Algériennes, étude historique et économique , Challamel- Ainé éditeur Paris, 1883.
- 8 -Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, T1, nouvelle édition libraire Bastide, Alger, 1854.
- 9 -Sari, Djilali., la Dépossession des fellahs 1830-1962, SNED , Alger, / .
- 10 -Sari, Djilali., l’Insurrection de 1881-1882, SNED, Alger, 1981.
- 11 -Tableau de la situation des établissements Français en Algérie (1846-1849), Imprimerie Nationale, Paris, 1851.
- 12 -Tableau de la situation des établissements Français en ), Imprimerie Royale, Paris, 1845.4Algérie (1843-184 du 21 Aout 1835. 13 -Le Moniteur Algerien, n° 191,

نماذج من سياسة المصادرات وغرامات الحرب ضد الجزائريين المقاومين في  
القرن التاسع عشر.

14 -Le Moniteur Algérien, n° 1,174, du 5 mai 1852.

15 -Le Moniteur Algérien, n° 1,237, du 20 janvier 1853.

16 -Le Moniteur Algérien, n°1,239, du 15 février 1853.

17 -Le Moniteur Algérien, n°1,239, du 30 janvier 1853.

18 -Le Moniteur Algérien, n° 1,270, du 5 juillet 1853.

19 -Le Moniteur Algérien, n° 1,275, du 30 juillet 1853.

septembre 1853.3020 -Le Moniteur Algérien, n° 1,287, du

5: الهوامش:

<sup>1</sup>Djilali Sari, la Dépossession des fellahs 1830-1962, SNED , Alger, / , P.P. 7-9 .

<sup>2</sup>V. A. Dieuzaide, Histoire de l'Algérie de 1830 – 1878, T1 , Imprimerie de l'Association ouvrière Heintz Chazeau et c<sup>ie</sup>, Paris, 1880, P. P. 144-146.

<sup>3</sup>A. Bouhouche , “ The French in Algeria, the politics of expropriation, and assimilation” , Revue d'Histoire Maghrebine , n° 12 juillet, Tunis ,1978 , P. 243.

<sup>4</sup> Le Moniteur Algerien, n° 191, du 21 Aout 1835, P.1.

<sup>5</sup>Bulletin judiciaire de l'Algérie, Table Générale 1877-1884, imprimerie Nationale, Alger,1884, P. 312.

<sup>6</sup> Le Moniteur Algérien, n° 1,174, du 5 mai 1852, P.5.

<sup>7</sup>Le colonel Herbillon, Quelques pages d'un vieux Cahier, Berger-Levrault éditeur, Paris, 1928, P.P.129-130.

<sup>8</sup>Le Moniteur Algérien, n° 1,237, du 20 janvier 1853, P.1.

<sup>9</sup> Le Moniteur Algérien, n° 1,275, du 30 juillet 1853 , P.1.

<sup>10</sup>Le Moniteur Algérien, n° 1,270, du 5 juillet 1853 , P.1.

<sup>11</sup> Le Moniteur Algérien, n°1,239, du 30 janvier 1853, p2, P.16.

<sup>12</sup> Le Moniteur Algérien, n°1,239, du 15 fevrier 1853, P.P.1-2.

<sup>13</sup>Le Moniteur Algérien, n° 1,287, du 30 septembre 1853, P.P.1 , 16.

<sup>14</sup>Tableau de la situation des établissements Français en Algérie (1846-1849), imprimerie Nationale, Paris, 1851, P.2.

<sup>15</sup>Tableau de la situation des établissements Français en Algérie (1843-1844), imprimerie Royale, Paris, 1845, P.P.2– 3.

<sup>16</sup>Djilali Sari, l'Insurrection de 1881-1882, SNED, Alger, 1981, P.38.

<sup>17</sup>Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, T1, nouvelle édition libraire Bastide, Alger, 1854, P.173.

<sup>18</sup> Bulletin judiciaire de l'Algérie, Table Générale 1877-1884..., Op.cit., P.314 .

<sup>19</sup> F. Gourgeot, Situation politique de l'Algérie, Challamel Aîné éditeur, Paris, 1881, P.P171, 177.

<sup>20</sup>Ernest Mercier, l'Algérie et les Questions Algériennes, étude historique et économique , Challamel- Ainé éditeur Paris, 1883, P.63.

<sup>21</sup>Les Archives SLNA, n° 151, chems + carte de la Medjana et séquestre el Mokrani 1871, 1<sup>re</sup> pièce..

<sup>22</sup> Djlali Sari, la Dépossession ..., op.cit., P.P.34, 35.

<sup>23</sup> Ibid., P.37.

<sup>24</sup> Djlali Sari, la Dépossession ..., op.cit., P.P. 29, 32.

<sup>25</sup>Djlali Sari, la Dépossession ..., Op.cit., P.P. 41, 105, 62.